



المملكة الأردنية الهاشمية



تقرير وصفي للقطاع الاقتصادي الفرعي:

"الخدمات الصحية"

استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات الأردنية

دائرة الإحصاءات العامة

مديرية الحسابات القومية

قسم المدخلات والمخرجات

إعداد وسام منبهيات

تموز 2011

قائمة المحتويات:

- 2..... ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي (الخدمات الصحية)
- 4..... مقدمة
- 6..... أهم مؤشرات قطاع الخدمات الصحية

قائمة الجداول:

- 3..... جدول (1) تعريفات
- 8..... جدول (2) ترتيب مساهمة قطاع الخدمات الصحية الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية
- 9..... جدول (3) أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع الخدمات الصحية
- 11..... جدول (4) نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع الخدمات الصحية من الاستهلاك الكلي
- 12..... جدول (5) نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع الخدمات الصحية من الاستهلاك الكلي

قائمة الأشكال البيانية:

- 10..... الشكل (1) أهم مدخلات ومخرجات قطاع الخدمات الصحية
- 13..... الشكل (2) مدخلات قطاع الخدمات الصحية حسب مصدر المدخل (مصنع محلي أو مستورد)

ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي: (الخدمات الصحية)

تم بناء جداول المدخلات والمخرجات حسب الخارطة القطاعية بأساس عام 2006، حيث تم تقسيم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 3 قطاعاتٍ فرعيةٍ تمثل قطاع خدمات اجتماعية وشخصية، وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى تقديم صورةٍ شاملةٍ لكافة القطاعات الاقتصادية. وبعد دراسة وتحليل قطاع الخدمات الصحية استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات تم التوصل إلى المؤشرات الرئيسية التالية:

- بلغت نسبة مساهمة قطاع الخدمات الصحية في الناتج المحلي الإجمالي 2.29%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع الخدمات الصحية في الإنتاج الكلي 2.51%.
- بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع الخدمات الصحية 20.19% ضمن قطاعات الخدمات الاجتماعية والشخصية.

- بلغت نسبة مساهمة قطاع الخدمات الصحية في الصادرات الوطنية 2.23%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع الخدمات الصحية في تعويضات العاملين 2.07%.
- كان قطاع الخدمات الصحية (نفسه) أكثر استخداماً لإنتاج قطاع الخدمات الصحية.
- كان قطاع المنتجات الصيدلانية المحلي والمستورد أكثر استهلاكاً من قبل قطاع الخدمات الصحية نسبةً إلى استهلاكه الوسيط.

جدول (1): تعريفات:

المفهوم	التعريف
الناتج المحلي الإجمالي	مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة.
الإنتاج	نشاط يتم تحت إشراف ومسؤولية وحدة مؤسسية تستخدم العمل، ورأس المال، والسلع، والخدمات كمدخلات؛ لإنتاج مخرجات من السلع والخدمات. ولا بد من وجود وحدة مؤسسية تتحمل مسؤولية العملية الإنتاجية، وتمتلك أي سلع تنتج كمخرجات أو يحق لها أن تتلقى ثمناً أو تعويضاً مقابل الخدمة المقدمة.
القيمة المضافة	الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمه للاستهلاك.
تعويضات العاملين	<ul style="list-style-type: none"> ▪ الرواتب والأجور المدفوعة نقداً والتي تتضمن الرواتب، والرواتب الإضافية، والمكافآت، والعلاوات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وذلك قبل إجراء أية حسميات لضرائب الدخل أو أية ضرائب على هذه البنود، كما تشمل الرواتب والأجور غير النقدية، والمزايا العينية التي تقدم للموظفين أو العمال كالسكن أو تذاكر السفر المجانية. ▪ المساهمات المحتسبة أو المدفوعة فعلاً من قبل المنتجين لصالح عمالهم وموظفيهم في الضمان الاجتماعي أو صناديق تقاعد خاصة أو تأمين صحي أو تأمين ضد الحوادث أو على الحياة.
الإستهلاك الوسيط	قيمة السلع والخدمات التي تستهلك كمدخلات وسيطة في عملية الإنتاج.
الإستهلاك المحلي	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات المنتجة من قبل القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني.
الإستهلاك المستورد	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات التي يتم إستيرادها من غير مقيم إلى مقيم.
مكونات الطلب النهائي	<p>يتكون الطلب النهائي من:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ الإستهلاك الأسري. ▪ مؤسسات غير ربحية لخدمة الأسر. ▪ الإستهلاك الحكومي. ▪ تكوين رأس المال الثابت الإجمالي. ▪ التغير في المخزون. ▪ الصادرات.

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

من أقوال جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم:

”تحسين مستوى حياة المواطن يتطلب الاهتمام بالرعاية الصحية، وهي حق كل مواطن ومواطنة، فالإنسان السليم المطمئن على صحته وصحة أبنائه وأسرته الإنسان القادر على العمل والإنتاج.“

تعد صحة الإنسان من أهم الأمور التي تسعى الدول والشعوب إلى الحفاظ عليها وحمايتها من كل ما يسبب لها الضرر، كذلك باتت الدول تقدم الكثير من المعلومات الصحية للناس والتي من شأنها أن تقيهم شرور الأمراض التي تضرهم .

ولكي ينشأ الإنسان على معرفة ودراية بكل ما من شأنه أن يؤمن له صحة سليمة ويحافظ عليها، تم إدراج قسم خاص في وزارات الصحة في معظم دول العالم أطلق عليه قسم الصحة المدرسية، حيث أن الثقافة الصحية أصبحت من الأمور التي يجب أن يلم بها الإنسان.

وقد حقق الأردن إنجازاتاً كبيرة في المجال الصحي خلال العقود الماضية، ويقوم القطاع الصحي بتقديم خدماته من خلال وزارة الصحة والخدمات الطبية الملكية والمستشفيات الحكومية الجامعية بالإضافة إلى القطاع الخاص والقطاع الدولي والخيري.

❖ وزارة الصحة:

وزارة الصحة هي المسؤول عن جميع ما يتعلق بالصحة في المملكة، تقدم وزارة الصحة الخدمات الصحية على جميع مستوياتها من خلال مؤسساتها التي تشمل على تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية من خلال شبكة واسعة من المراكز الصحية موزعة في جميع أنحاء المملكة .

❖ الخدمات الطبية الملكية:

تقدم الخدمات الطبية الملكية بشكل أساسي خدمات الرعاية الثانوية والثالثية من خلال 10 مستشفيات، أما المستفيدون من خدماتها فهم أفراد القوات المسلحة والأجهزة الأمنية المختلفة العاملون منهم والمتقاعدون بالإضافة إلى أفراد عائلاتهم والوزراء وأعضاء مجلس الأمة وغيرهم.

يقدم مستشفى الجامعة الأردنية ومستشفى الملك المؤسس عبدالله الجامعي خدمات الرعاية الصحية الثانوية والثالثية.

❖ القطاع الخاص:

يقدم القطاع الخاص خدمات الرعاية الصحية من خلال 56 مستشفى .

❖ القطاع الدولي والخيري:

يتألف القطاع الدولي والخيري من وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وعدد من الجمعيات الخيرية الأخرى مثل جمعية الكاريتاس وجمعية المراكز UNRWA الإسلامية الخيرية وعيادات الحسين الطبية التابعة لنقابات العمال وجميعها تقدم الرعاية الصحية الأولية فقط.

ولإدراك أهمية وضع سياسة ناجحة، لا بد من التعرف بداية على واقع القطاع الاجتماعي والشخصي في الأردن قبل الشروع بوضع الخطط المستقبلية. وعليه: فقد قامت دائرة الإحصاءات العامة بإنتاج جداول المدخلات والمخرجات بكلفة مالية بلغت 1.2 مليون دينار أردني خلال عام ونصف؛ لإعطاء صورة شاملة عن كافة تشابكات القطاعات الاقتصادية.

تم بناء جداول المدخلات والمخرجات أساساً عام 2006، ثم قسم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها ثلاثة قطاعاتٍ فرعيةٍ تمثل قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق. وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى إحداث نقلة نوعية في عملية جمع وتبويب البيانات الإحصائية على المستوى القطاعي، وقياس التداخلات في العلاقة بين القطاعات الاقتصادية وصولاً إلى تقديم صورة شاملة عن الاقتصاد الأردني، وتعامله مع العالم الخارجي. وتوفر الجداول أداةً لتحليل التشابكات القطاعية بين مختلف القطاعات الاقتصادية الهامة، وتحديد القطاعات الرائدة في عملية التنمية ومحركات النمو في الاقتصاد الأردني؛ لاستخدامها من قبل متخذي القرارات وراسمي السياسات ومعدّي البرامج التنموية، وكذلك استخدامها من قبل الباحثين والمحللين الاقتصاديين في القطاعين: العام والخاص، إضافةً إلى إثراء نشاطات مراكز البحوث الوطنية والعالمية المتخصصة في هذا المجال.

ويركز هذا التقرير على تحليل قطاع الخدمات الصحية استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات والذي يعد واحداً من القطاعات المصنفة ضمن القطاع الرئيسي (الخدمات الاجتماعية والشخصية) ويتمثل نشاطه بجميع انواع الأنشطة المتعلقة بصحة الانسان والأنشطة البيطرية



أهم مؤشرات قطاع الخدمات الصحية:

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

بلغ مجموع مساهمة قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية في الناتج المحلي الإجمالي 11.36% من المجموع الكلي لمساهمة القطاعات الاقتصادية. وقد بلغت نسبة مساهمة قطاع الخدمات الصحية في الناتج المحلي الإجمالي 2.29% محتلاً بذلك المرتبة 11 من بين القطاعات الاقتصادية مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً.

المساهمة في الإنتاج الكلي

بلغ مجموع مساهمة قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية 8.22% من مجموع الإنتاج الكلي للقطاعات الاقتصادية. واحتل قطاع الخدمات الصحية المرتبة 11 من بين القطاعات الاقتصادية مساهمةً في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 2.51%. والمرتبة 2 من بين القطاعات الاجتماعية والشخصية مساهمةً في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 3 قطاعات فرعية بنسبة 30.55%.

المساهمة في القيمة المضافة الإجمالية لقطاع خدمات اجتماعية وشخصية

تعرف القيمة المضافة اقتصادياً بأنها: الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمه للاستهلاك. بمعنى آخر: هي الفرق بين قيمة الإنتاج القائم (الإنتاج الرئيسي والأنشطة الثانوية الأخرى) وقيمة الاستهلاك الوسيط (المحلي والمستورد). وتجمع القيمة المضافة لكل القطاعات والمؤسسات مكونة (القيمة المضافة الإجمالية) وهي ما يعرف بالناتج المحلي الإجمالي، وتعبّر عن مقدار أو مساهمة القطاعات في تكوين الثروة الوطنية، وتعتبر وسيلة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي.

بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع الخدمات الصحية 20.19% ضمن القطاعات الاجتماعية والشخصية محتلاً بذلك المرتبة الثالثة.

المساهمة في الصادرات الوطنية

بلغ مجموع الصادرات الوطنية للاقتصاد الأردني ما يقارب 6 مليارات دينار أردني. وتوزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في الصادرات الوطنية بنسبة 4.86% للقطاعات الاجتماعية والشخصية والبالغ عددها 3 قطاعاتٍ فرعيةٍ و95.14% لباقي القطاعات الاقتصادية.

احتل قطاع الخدمات الصحية المرتبة 14 من أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 2.23%، واحتل المرتبة 1 من بين القطاعات الاجتماعية والشخصية مساهمة في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 3 قطاعات فرعية بنسبة 45.90%.

المساهمة في تعويضات العاملين

وتوزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعويضات العاملين بنسبة 14.39% للقطاعات الاجتماعية والشخصية و 85.61% لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. واحتل قطاع الخدمات الصحية المرتبة 13 من مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعويضات العاملين والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 2.07%. واحتل المرتبة 3 من بين القطاعات الاجتماعية والشخصية مساهمة في تعويضات العاملين والبالغ عددها 3 قطاعاتٍ فرعيةٍ بنسبة 18.20%.

جدول (2): ترتيب مساهمة قطاع الخدمات الصحية الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية:

المؤشرات	ضمن القطاعات الاقتصادية كافة والبالغ عددها 81
الناتج المحلي الإجمالي	11
الإنتاج الكلي	11
الصادرات الوطنية	14
تعويضات العاملين	13

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات



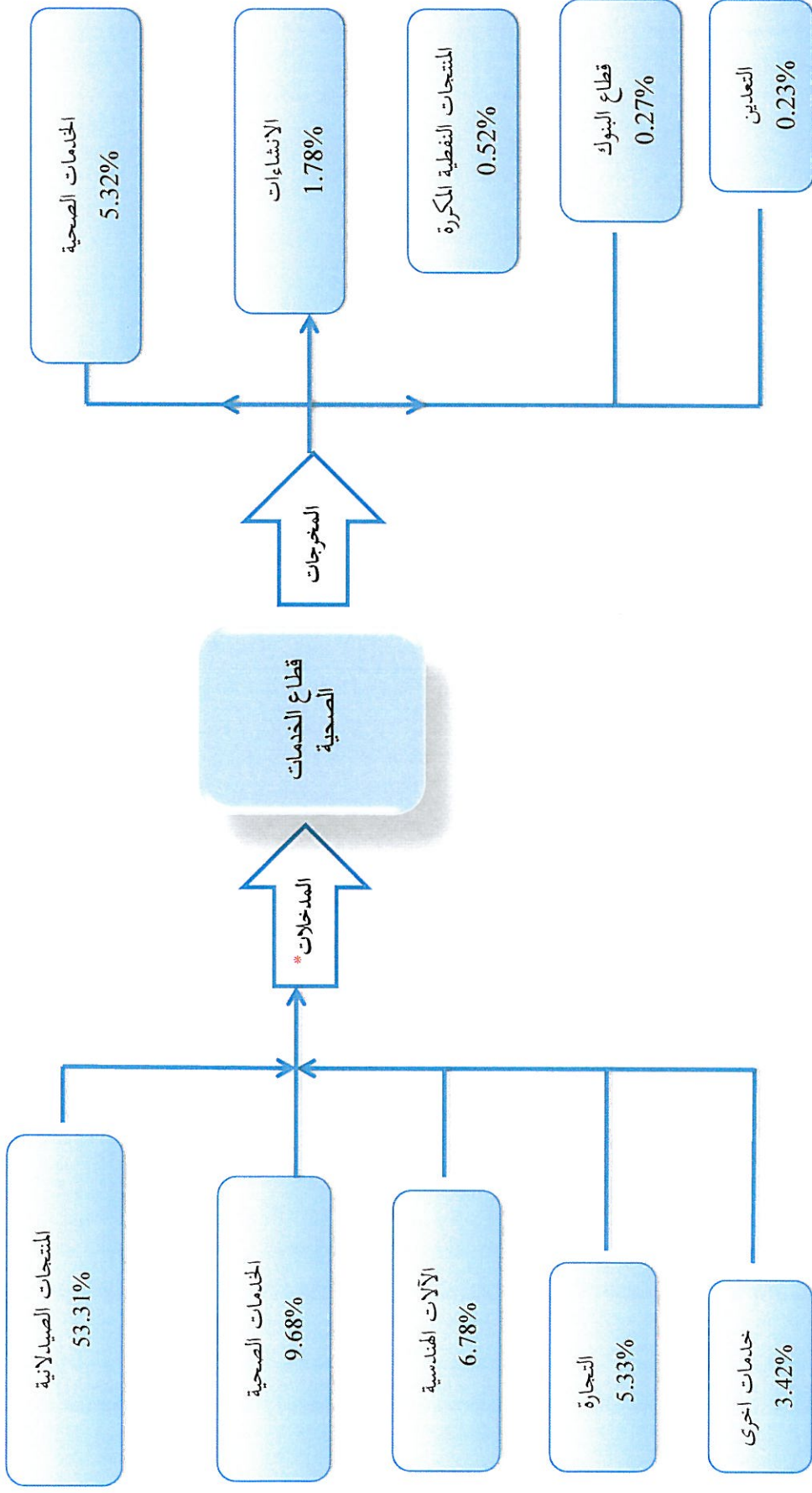
جدول (3) أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع الخدمات الصحية:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستخدام (%)
1	الخدمات الصحية	5.32
2	الإنشاءات	1.78
3	المنتجات النفطية المكررة	0.52
4	قطاع البنوك	0.27
5	التعدين	0.23
6	التعليم	0.19
7	التجارة	0.14
8	صناعة الاسمدة والمبيدات	0.11
9	البيض والدواجن	0.10
10	الثروة الحيوانية	0.09
مجموع إنتاج القطاع للاستهلاك الوسيط		9.19
مجموع إنتاج القطاع لمكونات الطلب النهائي		90.81
مجموع الإنتاج الكلي		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

ويبين الجدول 3 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع الخدمات الصحية. وتباين استخدام القطاعات من إنتاج قطاع الخدمات الصحية حيث احتل قطاع الخدمات الصحية (نفسه) المرتبة الأولى؛ لأنه أكثر استخداماً لإنتاج قطاع الخدمات الصحية بنسبة 5.32%، وجاء قطاع الإنشاءات في المرتبة الثانية بنسبة 1.78% وقطاع المنتجات النفطية المكررة في المرتبة الثالثة بنسبة 0.52%، أما قطاع الثروة الحيوانية جاء في المرتبة العاشرة بنسبة 0.09%. ويلاحظ توزيع الإنتاج لقطاع الخدمات الصحية ما بين الاستهلاك الوسيط بنسبة 9.19% ومكونات الطلب النهائي بنسبة 90.81%

الشكل (1) أهم مدخلات ومخرجات قطاع الخدمات الصحية



جدول (4) نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع الخدمات الصحية من الاستهلاك الوسيط الكلي:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	المنتجات الصيدلانية	29.09
2	الخدمات الصحية	9.68
3	التجارة	5.33
4	الخدمات اخرى	3.42
5	الكهرباء	2.41
6	العقارات	2.37
7	قطاع البنوك	2.34
8	النقل البري	2.08
9	المياه	1.72
10	المنتجات النفطية المكررة	1.71
مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع		68.03
مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع		31.97
مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

تبين جداول المدخلات والمخرجات بشكل عام توزيع الإستهلاك الوسيط لكافة القطاعات الاقتصادية سواء أكان ذاتيا (أي يستهلك القطاع إنتاج نفسه) أو إستهلاكاً لإنتاج القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويبين الجدول 4 أعلى عشر قطاعات اقتصادية أستخدم انتاجها كمدخلات وسيطة محلية لقطاع الخدمات الصحية. ويلاحظ التباين في النسب بحيث احتل قطاع المنتجات الصيدلانية المرتبة الأولى بين القطاعات التي يستهلك قطاع الخدمات الصحية مخرجاتها بنسبة 29.09%، في حين جاء قطاع الخدمات الصحية (نفسه) في المرتبة الثانية بنسبة 9.68%، وقطاع التجارة في المرتبة الثالثة بنسبة 5.33%. وفي المقابل، جاء قطاع المنتجات النفطية المكررة في المرتبة العاشرة بنسبة 1.71%.

جدول (5) نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع الخدمات الصحية من الاستهلاك الوسيط الكلي:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	المنتجات الصيدلانية	24.22
2	الآلات الهندسية	6.29
3	المنتجات الكيماوية الاخرى	0.41
4	المنتجات النفطية المكررة	0.35
5	الكهرباء	0.17
6	صناعة الورق ومنتجاته	0.13
7	صناعة الصابون والمنظفات	0.11
8	الطباعة والنشر	0.09
9	منتجات المعادن المشكلة	0.07
10	صناعة الاسمدة والمبيدات	0.06
مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع		31.97
مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع		68.03
مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

يبين الجدول 5 أعلى عشر قطاعات اقتصادية أُستخدم انتاجها كمدخلات وسيطة مستوردة لقطاع الخدمات الصحية. وقد احتلت منتجات قطاع المنتجات الصيدلانية المرتبة الأولى من بين السلع المستهلكة من قبل قطاع الخدمات الصحية بنسبة 24.22%، وجاء قطاع الآلات الهندسية المرتبة الثانية بنسبة 6.29%، وقطاع المنتجات الكيماوية الاخرى في المرتبة الثالثة بنسبة 0.41%. وفي المقابل، جاء قطاع صناعة الاسمدة والمبيدات المرتبة العاشرة بنسبة 0.06%.

الشكل (2) مدخلات قطاع الخدمات الصحية حسب مصدر المدخل (مصنع محلي أو مستورد)

